

الأدلة الرضية لمتن الدرر البهية في المسائل الفقهية

عليه وتجاوز المضاربة ما لم تشتمل على ما لا يحل و إذا تشاجر الشركاء في عرض الطريق
كان سبعة أذرع ولا يمنع